إصلاح المالية والجباية المحليتين وسبل تعزيزهما

محمدي صبيحة*

Résumé :

Cette étude porte sur l'inégalité de la répartition des ressources fiscales entre les collectivités locales et l'Etat, en trouve que ce dernier s'est approprié les impôts les plus productifs, à savoir l'IRG, l'IBS et la TVA, qui portent sur des éléments essentiels de la richesse (capital, revenu, chiffre d'affaires et bénéfice).

En principe, les collectivités devraient pouvoir fixer librement leurs choix budgétaire, mais elles n'ont aucune décision sur le choix de leurs ressources notamment celles qui proviennent des produits fiscaux.

En conclusion de cette étude plusieurs suggestions ont été proposées, afin de remédier à la problématique posée.

* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة الجزائر 3.

ملخص:

تتناول هذه الدارسة عدم التساوي في توزيع الموارد الجبائية بين الجماعات المحلية والدولة، حيث نجد هذه الأخيرة مهيمنة عل الضرائب الأكثر مردودية كالضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة التي ترتكز على العناصر الأساسية للثروة كالدخل ورقم الأعمال ورأس المال. في بعض الممارسات تقوم الجماعات المحلية بضبط، بكل حرية، ميزانتها بنفسها، لكن نرى العكس في الجزائر خاصة فيما يخص مواردها لا سيما الإيرادات ضريبية.

تحاول هذه الدراسة تقديم اقتراحات لإيجاد حل لهذه الإشكالية.

مقدمة:

إن الموارد المالية المحلية بالجزائر مازالت تشكل حاليا محور الإهتمام والعناية، فإعادة تحديد العلاقات وكذا المهام المنوطة بالدولة والجماعات المحلية مازالت موضوع جدال، كون المالية المحلية تحتل في مشروع إصلاح هيكل الدولة مكانا هاما حيث ترمي إلى تحقيق لا مركزية أوسع، وإلى ضمان مهام جديدة أو تقاسم المهام بين الدولة والجماعات المحلية نتيجة للآثار المترتبة عن الإصلاح الضريبي.

تطرح إشكالية المالية المحلية، نفسها على أساس توخي العدل في الموارد بين الدولة والجماعات المحلية، على نحو يجعلها تتكفل بصفة فعالة بالمهام

المسندة لها، وعلى هذا سنتطرق إلى أنواع الضرائب المخصصة للجماعات المحلية وآفاق تطورها.

أولا: تقديم النظام المحلي:

النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب والرسوم المخصصة من طرف المشرع الجبائي لصالح الولايات والبلديات. وطبقا لمعيار تخصيص فئتين من الإقتطاعات المخصصة للجماعات المحلية وهي كالتالي:

1/ **الضرائب والرسوم المخصصة بكاملها للجماعات المحلية:** عائد هذه الضرائب والرسوم يمول بالخصوص ميزانية البلديات وهي كالآتي:

أ)- **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:** يطبق هذا الرسم على المكيات المبنية على مستوى التراب الوطني، باستثناء الملكيات المبنية المعفية صراحة[1]، ويخصص بكامله إلى البلدية.

يحدد هذا الرسم عن طريق تطبيق معدل 3 % على أساس القاعدة الخاضعة للضريبة الناتجة عن القيمة الإيجارية الضريبية للمتر المربع المتعلقة بالملكية المبنية على المساحة الخاضعة للضريبة، مع خصم تخفيض الضرائب المنصوص عليها بهذا الصدد.

عرفت القيمة الإيجارية، مع قانون المالية 2002 زيادة بنسبة 10%.

ب- **الرسوم العقارية على الملكيات غير المبنية:** يطبق هذا الرسم كل سنة على الملكيات غير المبنية مهما كانت طبيعتها باستثناء التي تعفى من الرسم صراحة[2]. ويخصص ناتجه بكامله إلى ميزانيات البلديات المعنية.

تقدر أساس هذه الضريبة طبقا لمنتوج القيمة الإيجارية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمترات المربعة أو بالهكتارات حسب الحالة بالنسبة للمساحة الخاضعة للضريبة، طبقا لنفس المبدأ المعتمد من طرف الرسم

العقاري على الملكيات المبنية، ويحدد الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية عن طريق تطبيق المعدل الآتي:

- 5 % بالنسبة للملكيات الموجودة ضمن المناطق غير الحضرية أما بالنسبة للملكيات الموجودة ضمن المناطق غير الحضرية فإن المعدلات تحدد كالآتي:

- 5 % إذا كانت المساحة تساوي أو تقل من 500 م^2؛

- 7 % إذا كانت المساحة أكثر من 500 م^2 أو تساوي أو تقل عن 1000م^2؛

- 10 % إذا كانت المساحة أكثر من 1000 م^2؛

- بالنسبة للأراضي الفلاحية فإن المعدل الواجب التطبيق هو 3%.

ج)- الرسم المتعلق بإزالة القمامات المنزلية للسكان: يحدد هذا الرسم سنويا بإسم مالكي السكن أو المنتفعين به، ويوجه لصالح البلديات التي تقوم بالتكفل بإدارة مصلحة إزالة القمامات المنزلية بصفة منتظمة. يدفع ناتج هذا الرسم بالكامل إلى البلدية، وتحدد هذه المبالغ عن طريق مداولات المجلس الشعبي البلدي كالآتي[3]:

- من 500 دج إلى 1000 دج للمحل الواحد ذي الطابع السكني.

- من 1000 دج إلى 10000 دج للمحل ذي الطابع المهني، تجاري، حرفي أو مماثل.

- من 5000 دج إلى 20000 دج بالنسبة لقطعة أرض مهيأة للإصطياف ولإيواء العربات.

- من 10000 دج إلى 100000 دج بالنسبة لقطعة أرض ذات النشاط الصناعي والتجاري، الحرفي غير التجاري أو نشاط مماثل ينتج كمية من النفايات أكثر من الفئات المذكورة أعلاه.

د)- رسم الإقامة: لقد أعيد إدخال هذا الرسم في سنة 1998 لصالح البلديات أو مجموع البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية أو حمامات معدنية سياحية أو محطات سياحية مختلطة.

يطبق هذا الرسم على الأشخاص غير المقيمين داخل البلدية؛ وعلى الذين لا يملكون تأشيرة إقامة، إذ يجب عليهم دفع رسم عقاري للبلدية المعنية.

يحسب هذا الرسم بالنسبة لكل شخص و يوميا، إذ لا يمكن أن يتعدى 10 دج لكل شخص على الأقل أو 20 دج على الأكثر و 50 دج بالنسبة لكل عائلة.

هـ)- رسم الإسكان[4]: يطبق رسم الإسكان على الولايات الآتية فقط وهي: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة وقسنطينة. لقد إمتد هذا الرسم بمقتضى قانون المالية لسنة 2003 إلى جميع بلديات مقرات الدوائر، ويخصص بالكامل إلى صيانة حظائر العقارات للبلديات بمبلغ يقدر بـ 300 دج بالنسبة للعمارات ذات الطابع السكني، و1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع التجاري، غير التجاري، الحرفي وغيرها من النشاطات الأخرى.

و)- **الرسم الخاص على الرخص العقارية:** لا يتم إصدار الرخصة العقارية إلا إذا تم دفع الرسم المسمى على الرخص العقارية[5]، ويدفع عند إصدار الرخص والشهادات المقررة، ويتغير مبلغ الرسم بقدر طبيعة العملية كالآتي:

- رخصة البناء: تعريفه يتراوح من 1500 إلى 20000 دج؛
- رخصة تقسيم قطعة أرض من أجل البناء من 800 إلى 8000 دج:

⇦ التقسيم من أجل الإسكان يتراوح مبلغها من 800 إلى 4000 دج؛

⇦ التقسيم من أجل النشاط التجاري والصناعي، بمبلغ يتراوح من 3000 إلى 8000 دج.

- رخصة التهديم: تحدد بـ 100 دج للم^2 من المساحة المخصصة للبناء الذي يجب تهديمه.

يتم استصدار شهادة الموافقة الخاصة بالتجزئة والعمران، على الأساس التالي:

- من 500 دج إلى 2500 دج بالنسبة للموافقة؛
- 500 دج بالنسبة لشهادة التجزئة والعمران.

ويخصص ناتج هذا الرسم بالكامل للبلدية.

ي)- **الرسم الخاص بالإعلانات والألواح المهنية**[6]: بمقتضى أحكام المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000، يحدد الرسم المتعلق بالإعلانات والألواح المهنية حسب مقاييس وطبيعة الإعلان والملصقات وطبيعة اللوحة المهنية وأبعادها، ويقدر هذا الرسم كالآتي طبقا لهذه المقاييس:

- بالنسبة للإعلانات المكتوبة على الأوراق العادية، سواء كانت مطبوعة أو مكتوبة بالأيدي، فالرسم يتراوح من 20 إلى 30 دج.

-بالنسبة للإعلانات المحفوظة والمكتوبة على الورق فإن الرسم يتراوح من40 إلى 80 دج.

- الإعلانات المسبوغة: الرسم عليها يتراوح من 100 إلى 150 دج.

- اللافتات المضيئة: الرسم يقدر بـــ 200 دج للم^2.

- الألواح المهنية: الرسم عليها يتراوح من 500 دج إلى 750 دج.

يخصص ناتج هذا الرسم بالكامل إلى البلدية، وعلى قباضي البلديات المختصين إقليميا أن يدفعوا هذا الرسم في الحساب رقم 002-402 الذي يحمل إسم: الحساب الجاري للبلديات.

2/ الضرائب والرسوم التي يخصص جزء منها إلى الجماعات المحلية:

تخصص بعض الضرائب والرسوم جزئيا إلى الجماعات المحلية وهي:

أ)- **الرسم على النشاط المهني:** إن الرسم على النشاط المهني الذي نصت عليه أحكام قانون المالية لسنة 1996، والذي خلف الرسم على النشاط الصناعي والتجاري. يعتمد على رقم المبيعات المحققة بالجزائر من طرف المكلفين بدفع الضريبة الذين يمارسون نشاطاً تجارياً وصناعيا وغير تجاري. معدله الحالي 2% من مجموع رقم المبيعات، وبصفة عامة، يتم ناتج الرسم على النشاط المهني توزيع كالآتي: الولاية 0,59%، البلدية 1,30%، الصندوق المحلي للجماعات المحلية 0,11%[7].

ب)- **الرسم على القيمة المضافة:** تم إدخال هذا الرسم محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج(TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على إنتاج الخدمات(TUGPS). دخل هذا الرسم حيز التنفيذ قبل 1 أفريل 1998[8]. يطبق الرسم على القيمة المضافة بصفة عامة على عمليات البيع، والأشغال

العقارية والخدمات التي لا تخضع للرسوم الخاصة وكذلك على عمليات الإستيراد.

يطبق هذا الرسم على العمليات السالفة الذكر سواء كانت هذه الأخيرة إعتيادية أو إستثنائية بالجزائر.

يطبق الرسم على القيمة المضافة معدل عادي 17% ومعدل مخفض 7%.

ويتم توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة كالآتي:

بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل: الدولة 85%، والبلدية 05%، الصندوق المشترك للجماعات المحلية 10%.

بالنسبة للأعمال المحققة ضمن الواردات: الدولة 85% والصندوق المشترك للجماعات المحلية 15%.

ج)- الرسم على المسلخ: يحصل هذا الرسم لصالح البلديات بمناسبة ذبح وسلخ الأنعام والمواشي: كالخيول، الجمال، الأبقار، الأغنام والمعز، ويقدر هذا الرسم حسب وزن لحم الأنعام.

يقدر هذا الرسم بـ 5 دج/كغ من اللحم، يخصص منه 1,5 دج لصندوق حماية الصحة الحيوانية و3,5 دج لفائدة البلدية.

كما يخصص هذا الرسم لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية في حالة:

- إذا فرض على مؤسسات التبريد أو التخزين غير التابعة للبلدية التي توجد على ترابها المؤسسات.
- في حالة استيراد اللحوم، يحصل هذا الرسم لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية من طرف إدارة الجمارك[9].

د)- **الضريبة على الأملاك (الذمة المالية):** يخضع لهذا الرسم الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون عنوانا ضريبيا بالجزائر والذي لهم أموال وحقوق بالجزائر أو خارجها[10]. تتشكل القاعدة الأساسية لحساب الرسم على الذمة المالية القيمة الصافية من مجموع الأموال والحقوق والقيم الخاضعة للضرائب عن كل سنة من فاتح جانفي. ويتوزع ناتج الضريبة على الذمة المالية كالآتي: 60% لميزانية الدولة، 20% لميزانيات البلديات و20% لحساب التخصيص الخاص المقيد في الحساب رقم 050-302 المعنون "الصندوق الوطني للسكن".

إن التسعيرة المنخفضة لهذه الضريبة وضعف مردوديتها جعل الجهات المختصة غير مهتمة بها. رغم وجود بعض البلديات ذات أملاك معتبرة قد تشكل مصدرا ضريبيا لا يقل أهمية من المصادر الأخرى التي تغذي ميزانيات الجماعات المحلية[11].

هـ)- **الدمغة الجبائية على السيارات:** يخضع لهذا الرسم كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة، يتغير سعر هذه القيمة حسب نوع السيارة وسنة بدء استعمالها، حسب جدول يتراوح من 300 دج إلى 15000دج[12].

إضافة إلى القوانين الجبائية التي تنص على تخصيص بصفة جزئية أو كلية لبعض المنتوجات الضريبية لصالح الجماعات المحلية.

و)- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** أسست وفقا للقانون رقم 06-24 المؤرخ في 26-12-2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2007 لا سيما المادة 02 منه[13]، معوضة للضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. ويفرض على التجار الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثلاث ملايين دينار جزائري. حيث توزع الضريبة

الجزافية الوحيدة كالآتي: 50% لميزانية الدولة، 40% لميزانية البلدية، 5% لميزانية الولاية و5% للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

تبرز هذه الدراسة أولوية الضرائب والرسوم المعتمدة على النشاطات الإقتصادية. وفي هذه الحالة تشجع الجماعات المحلية الموجودة ضمن الأقطاب والمراكز الصناعية دون الجماعات المحلية الأخرى الفقيرة والمعزولة، مما يوجد فوارق كبيرة فيما يخص توزيع الموارد المالية بين الجماعات المحلية.

ومراعاة لهذا الاختلال، أنشأ نظام تمويل الجماعات المحلية الجزائرية وعلى غرار الدول الأخرى، نظاما للتضامن بين الجماعات المحلية من أجل إعادة توزيع الموارد بصفة عادلة، وذلك من خلال تأسيس الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ثانيا: تقدير وآفاق النظام المحلي

من خلال دراستنا لنظام تمويل الجماعات المحلية، نلاحظ ما يلي:

1)- تثمين الموارد المالية والبشرية للجماعات المحلية: تتسم الموارد المالية للجماعات المحلية بضعفها ومحدوديتها إزاء النفقات والأعباء المتزايدة التي تواجهها، لذا أصبح من الضروري تثمين هذه الموارد بشكل أكبر، والرفع من قدرات التمويل الذاتي للجماعات المحلية والاستغلال الأمثل لأملاكها المحلية، وهذا ما يدعم إستقلالها المالي.

فبالرغم من الإعانات والمجهودات المبذولة من طرف الدولة لمضاعفة الموارد المالية، إلا أنها لا تزال تتخبط في مشكل التمويل ولا تزال تعاني منه، لذا يجب التنسيق بين مالية الدولة والمالية المحلية. إن تثمين الموارد المالية لا يرتكز أساسا على مراجعة نسب تحصيل الضرائب والرسوم

لصالح الجماعات المحلية عبر قوانين المالية لكل سنة، وإنما مراجعة عدم الإستقرار الذي تعاني منه المالية المحلية.

يعتبر النظام الجبائي المحلي نظاماً قديماً غير عادل، ويتسم بعدم الفعالية وهذا ما جعله وعاجزاً عن توفير الأموال الضرورية للجماعات المحلية، لذا يجب مراجعته أو على الأقل إعادة النظر في مكوناته لإقامة نظام إصلاح تدريجي مرن يتسنى من خلاله النهوض بجباية محلية أكثر ديناميكية وأكثر تطورا. وفي هذا السياق بالذات، تلزم اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالأموال المحلية (المالية الداخلية) بمعاينة هذا الموضوع مع فكرة تعزيز نفقات الجماعات المحلية من خلال إشراك أكبر للهياكل المعنية وهي المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة والمديرية العامة للميزانية[14].

وعلى هذا يبدو من الضروري إقامة إصلاحات مالية محلية، ومواءمتها مع الواقع الإقتصادي من خلال تخلي الدولة عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية.

أ)- **تثمين الموارد الجبائية:** تعتبر الموارد الجبائية أداة لتمويل نفقات الجماعات المحلية، وبالرغم من ضآلتها تبقى وسيلتها الأساسية لمواجهة أعبائها المتزايدة، وللرفع من الحصيلة الجبائية، يتوجب التحكم الجيد في الوعاء الضريبي والتحصيل بإستعمال طرق تجعل الضرائب الحالية أكثر مردودية؛ ذلك أن إدراج ضرائب ورسوم جديدة من شأنها إرهاق المكلف وتجعله يستعمل أساليب التهرب والغش لعدم دفعها.

يرتكز تثمين الموارد الجبائية أساسا على مراجعة شاملة للنظام الجبائي الجزائري الذي يتسم بعدم الإستقرار والتعقيد، حيث لا يقتصر الأمر فقط

على مراجعة نسب الضرائب والرسوم وإنما السعي إلى تحصيل أفضل للضرائب وتحقيقفعالية ونجاعة أكبر[15].

يتم هذا التثمين للموارد الجبائية بإشراك الجماعات المحلية في تحديد نسب وأساس الضرائب التي تعود لصالحها، مع الأخذ بعين الإعتبار مستوى الثراء من منطقة لأخرى، وكذا عدم التوازن في توزيع الثروات الوطنية، خاصة وأن ميزانيات البلديات والولايات تعتمد أساسا على موارد جبائية.

تجدر الإشارة إلى أن تثمين الموارد الجبائية، ونظرا لكثرة حاجة الجماعات المحلية إليها يستوجب إيجاد حلول سريعة وفعالة. وهذا لا يعني أن الموارد المالية الأخرى غير مهمة، ولا ينبغي إهمالها، لذا وجب على الدولة أن تتخلى عن بعض الضرائب وتحولها للجماعات المحلية، ومن شأن هذا الإجراء تحسين الوضعية المالية لهذه الجماعات. وعليه سيتم تناول النقاط التالية:

> **مركزية ضريبية مفرطة:** أدت اللامركزية في الجزائر إلى تقليص ونقص الموارد والوسائل مقابل التوسع الكبير في الحاجات التي لم تستطع الوفاء بها بشكل كلي[16] ، أضف إلى ذلك أن الإستقلال المالي للجماعات المحلية يبقى ضعيفا لأنه لم يتم تكريسه إلى حد الآن، لأن مشكلة تسيير الموارد تبقى عالقة، لهذا ينبغي إعادة التفكير في كيفية إختيار معايير القدرة والكفاءة التقنية لنظام توزيع هذه الموارد.

من أهم أسباب الوضعية الصعبة التي تعيشها الجماعات المحلية إحتكار الدولة لأهم الضرائب والرسوم التي تدر دخلا كبيرا، وعدم الأخذ بعين الإعتبار الحاجات المحلية المتزايدة. لذا من الضروري وضع قواعد صارمة

من شأنها تحويل بعض الضرائب والرسوم والحقوق لصالح البلديات والولايات لسد حاجياتها المحلية المتزايدة وفي نفس الوقت تعفى الدولة من تقديم إعاناتها[17].

يمكن تحويل بعض الضرائب بدون صعوبة كالضريبة على المرتبات والأجور شريطة أن تستفيد من تحصيلها الجماعة التي يدفع فيها الأجر أو المنصب، بالإضافة إلى ذلك نجد رسوم التسجيل التي تعتبر سهلة التحويل لحساب البلديات.

ومن شأن هذه التحويلات تدعيم الموارد المالية للجماعات المحلية بشكل جدي خصوصا إذا تعلق الأمر بالبلديات التي تعاني من عجز دائم.

> مراجعة توزيع نسب الضرائب والرسوم وكيفية تحصيلها : إن السبب الرئيسي لأزمة الجباية المحلية، يعود أساسا لإحتفاظ الدولة بالضرائب والرسوم الأكثر مردودية، لذا وجب وضع قواعد ومعايير ملائمة التي ترتكز عليها في فرض وتحديد نسب الضرائب وكذا توزيعها طبقا لمتطلبات الواقع الإقتصادي والإجتماعي لكل جماعة محلية.

فعدم وجود عدالة في توزيع الثروات الإقتصادية على المستوى الوطني ينعكس سلبا على الجباية المحلية، وبالتالي إختلال في الموارد المالية. وهذا ما يؤكد مراجعة توزيع الجباية المحلية، لأنها في صالح البلديات والولايات التي يوجد بها نشاطات وثروات إقتصادية[18].

ب)- تثمين الممتلكات والثروات المحلية: أصبحت الجماعات المحلية وأمام ضعف مردوديتها تهتم أكثر بتثمين ممتلكاتها وثرواتها التي تدر لها دخلا يمكنها من مواجهة النفقات والأعباء الكبيرة التي تواجهها، خصوصا أمام عدم كفاية إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية، لأنها في

الحقيقة ليست على دراية تامة وبالتدقيق بقيمة ممتلكاتها كونها لا تمارس تسييراً عقلانياً لهذه الممتلكات التي بإمكانها جلب موارد مالية هائلة من مختلف البلديات.

هذا الإهتمام بتثمين الممتلكات يبدأ بالدرجة الأولى بعمليات الإحصاء الدقيقة والمتابعة من طرف المجالس الشعبية للبلدية[19]، التي من شأنها رفع العائدات وخلق موارد أخرى عن طريق إستثمارات منتجة للدخل مثل المسالخ، الأسواق، حضائر لعب الأطفال، حظائر توقف السيارات.

يهدف هذا التثمين إلى إبراز مدى أهمية إستغلال الممتلكات الخاصة بالبلديات والمزايا التي يمكن أن تجنيها، وذلك بالمتابعة والمثابرة الدائمة، حيث يعتبر هذا الجانب هاماً من شأنه أن يساهم كثيرا في دعم الموارد المحلية الداخلية. ولذلك على الجماعات المحلية أن تحدد ممتلكاتها بدقة وتكشف عن المادة الخاضعة للضريبة، ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

> **إستغلال أملاك البلدية:** من الأجدر إستغلال الأملاك العقارية لأنها تدر موارد مالية هامة وهذا بمراجعة جميع الإتاوات والإيجارات والتعريفات المطبقة عند إستغلالها وذلك بإعتماد أسعار السوق وليس أسعار بعيدة تماما عن الواقع.

للجماعات المحلية عدة ممتلكات تتمثل في الأملاك الداخلة في ذمتها وتشمل العقارات والمنقولات والبنايات، وهذه الأخيرة تمكنها من الإستفادة من ناتج تغطي به الوضعية المالية الحرجة، ولهذا على الجماعات المحلية الإهتمام بممتلكاتها عن طريق إنشاء هياكل قاعدية تساعد على إقامة بعض المشاريع الإستثمارية المنتجة.

وكذا إحداث حقوق ثابتة على العمليات التجارية المرتبطة بالسوق الثانوية للسيارات وعلى رخص حفلات الزواج، وعلى الأسواق الأسبوعية وإحداث رسوم على الحفلات والتظاهرات الرياضية.

علاوة على تثمين الممتلكات التابعة للجماعات المحلية، يمكنها أن تفرض أتاوة على خدمات المرافق العامة المحلية مقابل الخدمات المؤداة من طرف هذه المرافق لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تتخبط فيها، إذ تعد هذه الأتاوة وسيلة للإستثمار مع الأخذ بعين الإعتبار ظروف فرضها ومدى قدرة المكلف على دفعها[20].

الأتاوات أدى إلى عدم قدرتها على تغطية، حتى التكلفة الحقيقية للخدمة، حيث نجد أن عبء إستغلال المرافق العامة يفوق مردوديتها. وبالفعل يتطلب التسيير المالي على المستوى المحلي من المسؤولين المحليين ضمان تسيير عقلاني للمرافق العامة، وفرض أسعار قريبة من التكلفة الحقيقية للخدمة العامة، مع الأخذ بعين الإعتبار الدور الذي تقوم به هذه المرافق العامة[21].

> **ترقية الأنشطة المحلية:** إن إستغلال المناجم والمحاجر ومواد البناء المحلية كالأحجار قد يمثل موردا بالنسبة لبعض الجماعات المحلية، إذ بإمكانه إمتصاص نسبة هامة من البطالة عن طريق خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة مع توسيع الوعاء الضريبي المحلي، وتوفير مداخيل إضافية، كما أن تطوير السياحة والصناعات التقليدية وأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وعملية إسترجاع النفايات وكذا تثمين التراث الثقافي تدخل في هذا الإطار.

> **التسيير الحضري:** يؤدي القيام بالمهام التقليدية للخدمات العمومية المتعلقة بالتسيير الحضري كالتنظيف، مصلحة الطرقات، المساحات الخضراء وإدارة المياه وغيرها إلى توليد نفقات مالية يمكن التنازل عنها عن طريق الإمتياز وإقرارها بواسطة دفاتر الشروط مقابل خضوعها لمراقبة قانونية صارمة[22].

تعد الكفاءة المحلية الميزة الوحيدة التي تمكن من إستغلال الثروات المحلية الذي يرتبط أساسا بإدارة الجماعات المحلية دون سواها، على عكس الموارد الجبائية التي تتطلب إصلاحا شاملا من طرف الدولة.

2)- تأهيل وتثمين الموارد البشرية للجماعات المحلية: تبقى الجماعات المحلية الجزائرية وخاصة البلديات العنصر الفقير فيما يخص الموارد البشرية وتعاني نقصاً في التأطير وتدنياً في التأهيل.

وأمام هذه الحالة، لا يمكن إعتماد أية سياسة لا مركزية مستقرة وثابتة دون توافر الكفاءات البشرية والتكفل بها داخل الجماعات المحلية حيث يعتبر العنصر البشري أحد أركان الإقتصاد الهامة. ويعتبر تخطيط اليد العاملة من أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند إعداد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية[23].

وفي هذا الصدد، نلاحظ مجهودات وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إقامة المديرية العامة للموارد البشرية. ويدل الإجراء على الأهمية التي توليها الوزارة لهذا القطاع من أجل تحسين أداء الموارد البشرية المحلية، حيث أعدت الإدارة الجبائية برنامجا طموحا لتكوين ورسكلة وتحسين مستوى موظفيها، قصد الإستجابة للمتطلبات الجديدة لبرنامج عصرنة وزارة المالية التي قامت بدعم الإتصال وتكثيف اللقاءات مع الجمعيات المهنية التي

ترمي إلى إعادة التركيز على المكلف بالضريبة من خلال وضع معلومات صحيحة تحت تصرفه من شأنها التقليص من سوء التفاهم.

وعلى هذا الأساس، جاءت الندوة السنوية لإطارات المديرية العامة للضرائب في الوقت المناسب، بإعتبار أن تنظيمها يأتي في وقت تدخل فيه المديرية العامة للضرائب مرحلة حاسمة في تطبيق برنامج العصرنة (عصرنة الإدارة الجبائية)[24].

لقد أكد مخطط عمل الحكومة على تكوين المنتخبين المحليين لأداء مهامهم القانونية مع تحسين مستوى إطارات الجماعات المحلية ومستخدميها، كما ركزت على تطوير شرطة البلدية والشرطة المحلية المتخصصة، إلى جانب تكييف القانون الأساسي الخاص بالمنتخب المحلي.

ولتحسين أداء الخدمات العمومية، إهتم المشرع بالتكوين للخروج من قوقعة التخلف والدفع بقطار التنمية إلى الأمام بمختلف القطاعات وذلك عبر النقاط التالية:

أ)- **التكوين عبر النصوص المعتمدة من مختلف التشريعات:** لقد حرصت التوصيات الأكاديمية والنصوص المعتمدة من مختلف التشريعات على ضرورة التكوين وذلك للأهمية الكبيرة للرفع من كفاءات العامل وأداء الموظف، فالجزائر كرست جملة من النصوص والتوصيات لهذا الغرض، لذا صدر القانون العام للعامل في 1978/08/05 ونص في مادته 172 على ضرورة تكوين العامل للرفع من كفاءته ومردوديته وتحسين مستواه، وفي 1985/08/23 صدر القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية، الذي أجبر المؤسسات العمومية وكذا المؤسسات الأخرى على ضرورة تكوين الموظفين لغرض تحسين مستواهم وإمكانية

ترقيتهم، حيث نصت المادة 52 على ما يلي: " يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية، وبهدف تحسين مردود المصالح العمومية وضمان الترقية الداخلية أن تهتم بأعمال التكوين وتحسن المستوى وتحدد المعلومات لتحسين تأهيل العمال تحسينا دائما وذلك بالتناسق مع متطلبات التنمية، كما تضمن ترقية العمال حسب إستعدادهم والجهود التي يبذلونها، وتحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة.

كما حرص القانون البلدي لـ 1990/04/07 على تنظيم المصالح، فيما يخص مادته 130 على أنه "يستفيد عمال المصالح ومؤسسات البلدية من أنشطة التكوين". وفي 1991/02/02 صدر القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات حيث أكد على التكوين وتحسين المستوى بالنسبة للموظف والمؤسسة على حد سواء، إما لرفع تأهيلهم أو تكييف أنماطهم حسب الوظيفة أو الإستفادة من الترقية.

من هنا يتضح جليا مدى أهمية التكوين في شغل الوظائف العمومية التي تعكس مدى تطور المصالح العمومية وتحسين أدائها، لأن حسن العمل من حسن التعلم كما يقال.

وفي 03 مارس 1996 صدر المرسوم المتعلق بالتكوين وتحسين ورسكلة الموظفين بغية توضيح كيفية تنفيذ التكوين في المؤسسات الإدارية، حيث نص في مادته الأولى على الإهتمام بالشروط والقواعد والكيفيات المتعلقة بالتكوين المتخصص الذي يهيئ الدخول إلى الوظائف العمومية، وكذا تحسين ورسكلة موظفي المؤسسات والإدارات العمومية.

ب)- واقع التكوين ميدانيا: للتكوين أهمية بالغة للرفع من درجة أداء مؤسسة من المؤسسات، لذلك فهو يمس كل من الموظف والمنتخب على حد سواء.

> فيما يخص الموظف: إن غياب هذا العنصر وتدني مستواه، ينجر عنه سوء تسيير المصالح العمومية، الشيء الذي يفسر عدم رضا المواطن وتذمره وإحتجاجاته المتكررة ضد هذه المرافق.

سالفا كان أعوان التنفيذ والتحكم هم من يستفيدون من أدنى تكوين، لكن في السنوات الأخيرة خصصت دورات تكوينية سواء بالنسبة للإطارات وغيرها.

إن عدم الإهتمام بعنصر التكوين، يعني عدم الإكتراث بتحسين كفاءات الموظفين أو تطوير إمكانياتهم للتحكم في الوظائف التي يؤدونها أو جملة الأشغال القائمين عليها من قبل أعوان التنفيذ، وهذا يؤدي إلى عدم مسايرة آليات عصرنة الإدارة المفروضة دوليا في كل المجالات، ومن ثم يبقى الموظف غير قادر في مواكبة التطور.

> فيما يخص المسؤولين: يعد المنتخبون المحليون هم المسؤولون على تحسين أدوات التسيير، لذا هم الأولون الخاضعون إلى تدريبات مكثفة أو أنشطة تكوينية وخاصة خلال مدة العهدة الإنتخابية(التي تقدر بـ 5 سنوات) فاللجوء إلى مثل هذه الدورات التكوينية ضروري، فمعرفة ما هو المرفق العام، صلاحياته، طرق تسييره القانونية قد تكون جد إيجابية لإدارة هذه المؤسسة، إذ يبدأ التسيير الجيد من نقطة الإنطلاق والمتمثلة في إيجاد الرجل الكفء، الذي يسهر على الإستعمال الأمثل للأدوات المتاحة، والتي تبدأ من الموظف ثم الوظيفة.

ولقد أدى ضعف كفاءة المنتخبين إلى بروز آثار وخيمة على إدارة الموارد البشرية للأسباب التالية[25].

- سوء إستخدام الأطر، وتحويلهم لمهام لا تتناسب مع مؤهلاتهم؛
- صعوبة توزيع الأدوار أمام غياب مفهوم الوظيفة؛
- سرعة حركية المستخدمين، التي إنجر عنها عدم تجميع التجارب وتكوين كفاءات خبيرة؛
- غياب عنصر الرسكلة والتربص أدى إلى خسارة في التأهيل عند العديد من الأطر؛
- حاجة الأطر إلى التكييف مع المعلومات ومتطلبات المهنة، كإستعمال الإعلام الآلي وتطبيقاته، وكذا إستعمال تقنيات جديدة في ميدان المالية مثلا؛
- الشعور بالخوف من الطرق العلمية الحديثة مما يولد الإصطدام مع الإدارة المتحجرة.

ج)- إستدراك وإعادة الإعتبار: إن كفاءة المسؤول تنعكس مباشرة وبشكل إيجابي على جملة المستخدمين والموظفين، حيث يعتبر تجسيدا لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، لذا قيل أن قيمة المؤسسات تقاس بقيمة الرجال الذين يسيرونها.

لقد عملت النصوص التشريعية على ضرورة تكوين الموظف من أجل تحسين الأداء الإداري، لذا وجب أن ترافق هذه التشريعات نصوص تنظيمية أو قرارات محلية من خلالها تحدد كيفية تطبيقها.

لقد بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتنظيم ملتقيات لتكوين رؤساء المجالس المنتخبة لإكتساب كفاءات في ميدان تسيير البلديات، في

مجال القانون البلدي، الحالة المدنية، الصفقات العمومية، المصالح التقنية والشرطة الإدارية وكذا المصالح الإدارية للبلدية[26].

من الملاحظ أن هذه التجربة، جاءت نوعا ما متأخرة، كما إعتمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عدة نشاطات لتعزيز قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية، وذلك بتوظيف إطارات تقنية وإدارية لفائدة الإدارة المحلية (البلديات والدوائر والولايات)، حيث أقرت إنشاء خلية تقنية لكل دائرة تشمل مختلف الإختصاصات وقادرة على متابعة مشاريع التنمية المنجزة في إقليم الدائرة في إطار مختلف البرامج، وهذا ما أدى إلى فتح أكثر من 3500 منصب مالي في إطار سنة 2007 موجه لتعزيز الموارد البشرية بالجماعات المحلية بتزويد الإدارة اللامركزية بإطارات تقنية وإدارة في مختلف الإختصاصات.

3)- الإصلاحات المالية المحلية: من أهم الإصلاحات المالية للجماعات المحلية، تجديد الجباية، إصلاح مداخيل الأملاك وعقود البلدية للنجاعة ومعاهداتها.

أ)- **تجديد الجباية:** تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية مما يستوجب إعادة الإعتبار لموارد الجباية المحلية، وهذا التجديد يكون عن طريق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة ونسبها وتحصيلها، وكذا البحث عن توازن أحسن للنسب المطبقة بين الدولة والجماعات المحلية.

تعاني الرسوم المحلية من عدم تناسق في تأسيسها وتحصيلها، لذلك يجب إعادة النظر الكثير منها.

إن منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب إدارة الجباية من المواطنين للوصول إلى رفع مردودية الضرائب، وبإعتبار أن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية وهي بحاجة للأموال وجب عليها البحث عنها و تحصيلها.

ب)- **إصلاح مداخيل الأملاك:** تعتبر الأملاك التابعة للجماعات المحلية ضعيفة جدا، ولهذا وجب إعادة الإعتبار لها من خلال إصلاح المنظمة لنمط تسيير هذه الموارد، فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية منقولة معتبرة يمكن إستعمالها من طرف الآخرين لأغراض خاصة، مما يتيح لها مصدرا تمويليا يجب تنميته والرفع من مردوده[27]، لذلك من الأجدر إستغلال تلك الأملاك لأنها تدر موارد مالية هامة وهذا بمراجعة جميع الإتاوات والإيجارات والتعريفات المطبقة عند إستغلالها وذلك بإعتماد أسعار السوق وليست أسعار بعيدة تماما عن الواقع.

تعد القيمة الإيجارية التي تمثل الوعاء لحساب الرسم العقاري قريبة جدا من الواقع الإقتصادي، إلا أن هذا الرسم يواجه عدة إنتقادات لذلك تم تعديله سنة 1993[28]. بإدخال القيمة الإيجارية الجبائية عوض القيمة الإيجارية العقارية، وتطلب هذا الإحصاء تدقيقاً للحظيرة العقارية إذ صنفت البلديات إلى 4 مناطق، تتضمن كل منها 3 مناطق فرعية. وأثار هذا التصنيف عدة إنتقادات خاصة فيما يتعلق بالوعاء الضريبي الذي نتج عنه عدة ملاحظات:

- هذا التقسيم للمناطق والمناطق الفرعية كان من قبل بموجب القرار رقم 86 المؤرخ في 09 أفريل 1986 والمتعلق بمناطق المحافظات العقارية والذي أثار حينها مشاكل من جراء عدم فعاليته؛

- إن التحكم في وعائه أدى إلى زرع الشك في عدم فعاليته لدى بعض الولايات.
- أنه لا يحقق موارد جبائية عالية لبعض الولايات.

إن فكرة تأسيس الضريبة العقارية على أساس قيمة العقار الفعلية عند بيعه أو التنازل عنه نتجت خصيصا من عدم ملاءمة الضريبة العقارية وكان من الأجدر إستبدالها بهدف رفع الموارد المالية للجماعات المحلية وكذا تحقيق عدالة ضريبية من جراء بيع هذه العقارات[29].

ج)- العقود البلدية للنجاعة و معاهدات البلدية: يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية ممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة وممثل الإدارة المركزية(وزارة المالية)، وممثل عن المجلس الوطني للتخطيط وممثل عن بنك محلي أو وطني.

تهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها وإقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير والمتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير والتحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها والغاية من ذلك هي تحقيق التوازن الموازني للبلدية، ويحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية تهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم تسيير الموارد البشرية والمادية، وأخرى خارجية تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك الأخرى.

وتتمثل معاهدات البلدية في إنجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة وتحمل منفعة للبلديات المتجاورة بشريطة تقسيم الأعباء بين هذه البلديات، ويتمثل هذا الهدف في، إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية، تنسيق

المجهودات بين مختلف البلديات من أجل تحسين الخدمات ومن ثم إنجاز عدد من التجهيزات، وكذا تطوير الإستثمار المحلي.

وخلاصة قولنا إن هذه المعاهدات تعد حلا ناجعا للإستجابة لحاجيات المواطنين وخاصة أمام مشكل المالية المتدنية للبلديات خاصة النائية منها.

د)- إصلاح آليات الإقتراض المصرفي والشركات المختلطة: إن إعادة النظر في شروط الإقتراض المصرفي من شأنه تحرير النظام القانوني ومنح الجماعات المحلية حق المبادرة في طلب قروض بنكية حسب قدرتها المالية، شريطة أن تكون هذه القروض طويلة الأجل وتتشكل ضماناتها من موارد دائمة، وبالتالي تصبح القروض المصرفية وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية بتجنيد الإدخار المحلي وتمكين الجماعات المحلية في إدماجها ضمن البرامج الوطنية للتنمية.

ففي الجزائر يمكن للجماعات المحلية أن تلجأ إلى الإقتراض المصرفي من أجل تغطية الأعباء التنموية لها، حيث تلجأ في غالب الأحيان إلى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط من أجل الحصول على القروض قصيرة الأجل، وإلى كل من القرض الشعبي الجزائري(CPA) وبنك التنمية المحلية(BDL) في حالة القروض طويلة ومتوسطة الأجل[30].

إن الإتجاه نحو إقتصاد السوق وتلاشي التفرقة بين القطاعين العام والخاص، يعتبر من أهم المبررات للجوء إلى شركات مختلطة تهتم بترقية نشاطات البناء والتسيير العقاري وكذا ترقية وإستغلال المرافق العمومية حيث تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50% أما الباقي فقد يكونوا متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة والصناعة.

الخـــاتمـــة

من خلال هذه الدراسة و بعد التعرف على الوضعية المالية المحلية الحالية، حيث أن مطالب السوق ورغبات المواطنين تفرض إصلاحا عميقا للمنظومة التشريعية المتعلقة بالبلدية والولاية، وبطبيعة الحال المالية المحلية هي عمق ذلك الإصلاح، لأن المال هو العصب لتنفيذ أي سياسة، علما أن الجماعات المحلية لا يمكنها أن تقوم بدورها كاملا في ظل الحالة الراهنة لماليتها التي يميزها نقص الموارد وسوء تنظيم وتوزيع الموارد الجبائية بين المستويين المركزي والمحلي للدولة.

وعلى الرغم من كل هذا تبقى الرسوم المحلية تعاني من عدم تناسق في تأسيسها وتحصيلها.

كما يجب وضع مخطط بهدف تدعيم الوسائل المالية للجماعات المحلية وبالتالي تمكينها من مواجهة:

- الخلل المالي الحاد الذي سبب لها ديونا كثيرة؛
- حاجيات متزايدة في مجال الخدمات العمومية؛
- ضرورة التزود بوسائل مادية وبشرية تتماشى ومتطلبات تسيير راشد عصري بوضع هياكل تنظيمية جديدة وقوانين لمستخدمي البلديات وكذا تكوينهم.

هوامش و مراجع:

1- المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2002.

2- المادة 261 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2002.

3- المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والمعدلة بموجب المواد 28، 15 و11من قوانين المالية لسنة 1997، 2000 و2002.

4- المادة 67 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2005.

5- المادة 55 من قانون الطابع لسنة 2005.

6- المادة 56 من قانون الطابع لسنة 2005.

7- المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والمعدلة بموجب المادة 06 من ـ ؛ رقم 01-12 المؤرخ في 2001/07/19 والمتضمن للقانون المالية التكميلي لسنة 2001.

8- المادة 01 من قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2005.

9- المادة 58 من قانون رقم 85 المؤرخ في 1996/12/31 التضمن قانون المالية لسنة 1997، المعدلة للمادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة.

10- المادة 26 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 1993/12/31 المتضمن لقانون المالية 1994 والمعدلة للمادة 281 مكرر من قانون الضرائب المباشرة.

11- الشيخ بن الصديق: الإستقلال المالي للجماعات المحلية، رسالة ماجستير، 2002، ص 58.

12- المادة 300 من قانون الطابع.

13- تعليمة رقم 2 المؤرخة في 2007/01/28 المتعلقة بكيفيات تقيد ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة.

14- محمد وليد العبادي: الإدارة المحلية وعلاقاتها بالسلطة المركزية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994، ص 114.

15- محمد عبدو بودربالة: مجلة الفكر البرلماني، الجزائر العدد3، جوان 2003، ص121.

16- رابح غضبان: جباية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير، 2002.

17- Bachir YELLES CHAOUCH : Revue Idara, 1995, n° 1, p 25.

18- فلاح محمد السياسة الجبائية – الأهداف و الأدوات – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2005-2006، ص 178.

19- التعليمة رقم 93-111 مؤرخة في 1993/02/01 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الموجهة للولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، حول تسيير وتثمين وصيانة أملاك الجماعات المحلية، ص 2، 3، 4 و5.

20 - Michel BOUVIER : les finances locales, 2éme édition, système, LGDJ, Paris, p 50.

21- Michel BOUVIER : les finances locales, 2éme édition, système, LGDJ, Paris, p 118.

22- دراسة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول التطور الذي يجب إظفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور إقتصاد السوق، 2001، ص 77.

32- خالد عبد الحميد فراج: الإتجاهات الحديثة في الإدارة المحلية، مطبعة م.ك، الإسكندرية، ص 172.

24 - La lettre de la DGI : Conférence nationale des cadres de l'administration fiscale, Ministère des finances, 2009, p 16.

25- المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط: تقرير حول تقييم حاجيات التكوين للجماعات المحلية، نوفمبر 1999.

26- مذكرات وزارة الداخلية والجماعات المحلية: ملتقيات المجالس الشعبية البلدية.

27- موسى رحماني، وسيلة السبتي: واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، ملتقى باتنة الدولي، 2004، ص 5.

28- AIT BENAMAR Hassen : la reforme des impôts sur les revenus des personnes physiques, mémoire de fin -31d'étude pour l'obtention du diplôme des études supérieures en finances, INF, 1992, p :59.

29- GRABA HACHEMI : les ressources fiscales des collectivités locales, ENAG, Edition 1998, p 29.

30- المادة 146 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية.

16- رابح غضبان: جباية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير، 2002.

17- Bachir YELLES CHAOUCH : Revue Idara, 1995, n° 1, p 25.

18- فلاح محمد السياسة الجبائية – الأهداف و الأدوات – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2005-2006، ص 178.

19- التعليمة رقم 93-111 مؤرخة في 1993/02/01 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الموجهة للولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، حول تسيير وتثمين وصيانة أملاك الجماعات المحلية، ص 2، 3، 4 و 5.

20 - Michel BOUVIER : les finances locales, 2éme édition, système, LGDJ, Paris, p 50.

21- Michel BOUVIER : les finances locales, 2éme édition, système, LGDJ, Paris, p 118.

22- دراسة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول التطور الذي يجب إظفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور إقتصاد السوق، 2001، ص 77.

32- خالد عبد الحميد فراج: الإتجاهات الحديثة في الإدارة المحلية، مطبعة م.ك، الإسكندرية، ص 172.

24 - La lettre de la DGI : Conférence nationale des cadres de l'administration fiscale, Ministère des finances, 2009, p 16.

25- المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط: تقرير حول تقييم حاجيات التكوين للجماعات المحلية، نوفمبر 1999.

26- مذكرات وزارة الداخلية والجماعات المحلية: ملتقيات المجالس الشعبية البلدية.

27- موسى رحماني، وسيلة السبتي: واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، ملتقى باتنة الدولي، 2004، ص 5.

28- AIT BENAMAR Hassen : la reforme des impôts sur les revenus des personnes physiques, mémoire de fin -31d'étude pour l'obtention du diplôme des études supérieures en finances, INF, 1992, p :59.

29- GRABA HACHEMI : les ressources fiscales des collectivités locales, ENAG, Edition 1998, p 29.

30- المادة 146 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية.